

الصيرفة الإسلامية و الأزمة المالية العالمية 2008

Islamic banking and the global financial crisis 2008

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول: 2021/05/31	تاريخ الارسال: 2021/01/23
-------------------------	--------------------------	---------------------------

*د. زايدي عبد العزيز

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

abdelaziz.zaydi@univ-msila.dz

ملخص :

كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 م أوجه الضعف في ضوابط النظام المالي والبنكي للبرالية الجديدة ، التي راهن عليها النظام المالي الأحادي الأمريكي ومن يدور في فلكه، حيث انه في ظرف وجيز حدثت افلاسات وانهيارات بالجملة للبنوك والشركات الأمريكية والأوروبية، نتيجة لازمة الرهن العقاري في أمريكا لتنتقل العدوى لكافة دول العالم، وكل دولة ونسبة انخراطها في النظام المالي العالمي ودرجة التأثير، وكانت النتائج وخيمة على الدول والمؤسسات والأفراد والاقتصاد العالمي بشكل عام ، مما جعل الحكومات تعيد النظر في نظامها المالي والاقتصادي، وقد لفت انتباه الخبراء الاقتصاديين والباحثين والسياسيين الغربيين للبنوك الإسلامية بعدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية ونجاحها في إدارة أعمالها بنجاح واحترافية، وهذا يعود لكون البنوك الإسلامية تخضع لمرجعية متكاملة وصارمة من الأوامر والنواهي في المعاملات المالية بعدم التعامل بالربا ونظام الفائدة المحرم والمقاصد النبيلة الاجتماعية والأخلاقية والتنموية، لذلك سارعت الدول إلى السماح باعتماد الصيرفة والمعاملات المالية الإسلامية حتى في الدول الأوروبية والأسبانية.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإسلامية؛ الأزمات المالية؛ الليبرالية ؛ الربا.

Abstract:

The global financial crisis of 2008 revealed weaknesses in the controls of the financial and banking system of the new liberalism that the American monolithic financial system bet on and on whom it revolves, as in a short period of time bankruptcies and wholesale collapses of American and European banks and

*المؤلف المرسل: زايدي عبد العزيز

companies occurred as a result of the mortgage crisis in America, so that the infection is transmitted to all countries, and each country and the percentage of its involvement in the global financial system and the degree of influence, and the consequences were dire for countries, institutions, individuals, which made governments reconsider their financial and economic system, and it drew the attention of economic experts, researchers and Western politicians to Islamic banks by not being affected by the global financial crisis And its success in managing its business without successfully and professionally, and this is due to the fact that Islamic banks are subject to an integrated reference of the orders and prohibitions in financial transactions by not dealing with interest, the forbidden interest system and the noble social, ethical and developmental intentions. Therefore, countries rushed to allow the adoption of banking and Islamic financial transactions even in European and Asian countries.

Keywords: *islamic banking ; financial crise ; liberalism ; usury .*

مقدمة:

ضل العمل المصرفي والمالي لعقود طويلة يعتمد فقط على ما طوره الغرب والنموذج الرأسمالي فيما يخص المعاملات المالية والمصرفية، لكن العقود الأخيرة مع نهاية القرن الماضي عرفت نموذج يسعى لإثبات ذاته وهو الصيرفة الإسلامية في مواجهة التحديات التي فرضتها الحاجة الشرعية والعملية والاقتصادية للعمل الاقتصادي والمالي في المجتمع الإسلامي، وكثرة النداءات من طرف المفكرين والدعاة والأكاديميين حول نجاعة الفكر الاقتصادي الإسلامي فيما يخص المعاملات المالية والاقتصادية فبدأت بعض الدول الإسلامية في تأسيس الصيرفة الإسلامية كمصر والسعودية، دول الخليج ثم لتنتقل تدريجيا لباقي الدول العربية والإسلامية ثم فيما بعد للدول الغربية والأسىوية، وقد زاد الاهتمام بها أكثر خاصة بعد الازمة المالية العالمية 2008م التي هزت الاقتصاد العالمي وجملة الافلاسات للبنوك خاصة الأمريكية، التي تركتها في القطاع المالي الذي اثر بدوره على كامل الدول بنسب متفاوتة حسب درجة الانخراط في الاقتصاد الرأسمالي، وعليه نطرح الإشكالية التالية :

لماذا لم تتأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008م؟
وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية لتفكيك وفهم
وتوضيح الموضوع وهذه التساؤلات هي :
- ما مفهوم الصيرفة الإسلامية ؟

- لماذا لم تتعرض المصارف الإسلامية للإفلاس في ظل الأزمة المالية ؟
- كيف قابلت وعاملت النخب الغربية الصيرفة الإسلامية ؟
- ماهي اهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية ؟
نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة باعتباره منهج يعرف
ويصف الظواهر وصفًا علميًا ودقيقًا ويفسر أسباب حدوثها وصولًا للنتائج وحل المشكلات
ويعطي الحلول والبراهين للمشكلات لذلك فهو يتناسب مع موضوع الدراسة وللإجابة على
الإشكالية نقترح أربع محاور رئيسية:

- 1- الإطار المفاهيمي للدراسة.
- 2- الصيرفة الإسلامية عمليًا في مواجهة الأزمة المالية العالمية .
- 3- الاعتراف الغربي بعمل الصيرفة الإسلامية ونجاحها.
- 4- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعتبر تحديد التعاريف والمفاهيم والنظريات من أهم العناصر الأساسية لأي بحث
لأنها بمثابة المفتاح لفهم الموضوع ولذلك فإننا نتطرق للتعريف ثم الفرق بين الصيرفة
الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ثم نتناول خصائص البنوك الإسلامية.

تعريف الصيرفة الإسلامية:

هناك عدة تعريف للصيرفة الإسلامية منها (البنك الإسلامي مؤسسة مالية تعمل في
إطار الشريعة الإسلامية حيث تؤدي خدمات مالية ومصرفية وتقوم بتمويل الاستثمارات
في مختلف الميادين وفق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال معاملات المالية وتساعد في
تحقيق التنمية الشاملة من أجل تحقيق الحياة الكريمة للمسلمين)، ويعرف كذلك
بأنها: (مؤسسة مالية تسعى لجذب الأموال والموارد النقدية من طرف أفراد المجتمع
وتوظيفها بفاعلية وتنميتها في أقطار ما تسمح به الشريعة الإسلامية)¹.

الفرق بين البنك الإسلامي والبنوك التقليدية:

من حيث المبدأ والمضمون ومن حيث الأهداف والوسائل وتتميز البنوك الإسلامية بالمشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالربا والأمور المحرمة عكس البنوك الكلاسيكية التي تتعامل بالربا في منحها للقروض أو الاستدانة أو التعاملات المختلفة²، ويكون البنك الإسلامي ممثلاً في صفات معينة كان يكون مشاركا أو مضارباً أو رب المال ومشترياً أو بائعاً أو صانعاً بينما البنوك التقليدية تقبل الودائع من الأفراد كقروض تقدمها للأفراد والمؤسسات³. وقد يتعامل البنك الإسلامي مع المؤسسات والدول عن طريق منح القروض والمساعدات أو قبول الودائع.

وتقوم الصيرفة الإسلامية استناداً على المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية المتمثلة في الكتاب والسنة، الذي يستمد خلفيته من فكرة الاستخلاف وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، والعمل والجزاء، والغنم بالغرم، وهي بمثابة الكليات الكبرى للنظام الإسلامي⁴.

خصائص الصيرفة الإسلامية :

- استبعاد التعامل بالفائدة وهو أهم خاصية للصيرفة الإسلامية لان الإسلام حرم التعامل بالربا وشدد العقوبة عليها أخذاً وعطاءً .
- العمل على توجيه الاستثمارات للقطاعات الحلال نحو السلع والخدمات التي يحتاجها المسلمون وإخضاعها لقاعدة الحلال والحرام فلا بد أن تنسجم مع الإطار العام للشريعة الإسلامية وأخلاقها.
- السعي نحو ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الشاملة للأمة من خلال تمويل المصانع والقطاع الزراعي لتوفير الحاجات وخلق الوظائف والرفاهة الاجتماعي وتمكين المواطنين من سد حاجاتهم .
- العمل على استبعاد الشركات الاستثمارية المحتكرة للسوق من خلال توفير أرضية للمعاملات الحلال والقضاء على الاحتكار الذي تفرضه الشركات الاستثمارية الربوية⁵
- تعمل البنوك الإسلامية على جمع أموال الزكاة ومن خلا لها تدعم الفقراء والمحتاجين وتنمي رأس مال صناديق الزكاة من أجل توظيفها أكثر في التنمية والاقتصاد الوطني للدولة وخلق الوظائف والشغل وتشجيع المبادرات الخاصة وتوفير جو من التضامن والأخوة في المجتمع .

نجاح الصيرفة الإسلامية عمليا في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

استطاع التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية ومفاهيمها في العمل المصرفي الإسلامي وأدواته، الوصول إلى بناء قاعدة مؤسسية متينة البنيان، حيث باتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحضي بأهمية كبيرة من قبل الجهات المصرفية الفاعلة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، وبخاصة السنوات الأخيرة بدأ الصعود السريع للمؤسسات البنكية والمصرفية الإسلامية كواحدة من السمات البارزة في الحياة المالية والمصرفية فثمة نحو 300 مؤسسة مصرفية وبنكية إسلامية، وتختلف البنوك والمصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، التي تحظر العمل بالفائدة والربا أخذا أو عطاء، والعمل المصرفي الإسلامي قائم على مبدأ المشاركة في الأعمال بين البنك من جهة والمودع من جهة أخرى، وهذا يؤدي إلى تقاسم الأرباح والخسائر.

ومن الملاحظ أن عمل البنوك الإسلامية بدأ مع السبعينيات من القرن الماضي، مستقطبا شرائح من المجتمع ترفض العمل مع البنوك التقليدية، مثل صغار الحرفيين والمودعين، ومن خلال ثلاثين سنة حازت على ثقة المتعاملين، وتعتمد في فلسفتها على البعد الاجتماعي أولا ثم الاقتصادي والمصرفي الذي يقتصر على الربح فقط، فهي تقدم المعونات والمساعدات لشرائح المجتمع المحتاج، مثل الأيتام والمرضى والمستشفيات والمدارس وهذا ما ميزها عن البنوك التقليدية، والتي تحاول تقليد المصارف الإسلامية ومنافستها في استقطاب صغار المدخرين والمودعين، وأنشأت فروع مستقلة تتعاطى أعمال الصيرفة الإسلامية⁶، ومن الناحية العملية تتم طريقة التعامل بين المصارف الإسلامية والمودعين عن طريق مجموعة من الصيغ فهو لا يقرض، حيث يختار المشاركة، أو المrabحة أو يختار المضاربة والمقاول، والإيجار، أو الإستصناع، ويتم الاتفاق بين الطرفين بعد دراسة جدوى المشروع من الطرفين عن طريق خبراء مختصين، وتحرر العقود على كيفية تقاسم الخسائر والأرباح، وبالتالي المودع يعتبر شريكا وليس مقترضاً⁷.

وقد شهد القطاع المالي الإسلامي نموا مضطربا في العقود الثلاثة الأخيرة، فقد انتقل من مبلغ لا يتعدى 137 مليون دولار أمريكي من الأصول عام 1996م ليصل إلى 895 مليار دولار عام 2010م، وتقع مراكزه الكبرى في الشرق الأوسط وبالأخص في دول الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا مثل ماليزيا واندونيسيا، سنغافورة والفلبين، وقد تم إنشاء مراكز عالمية وإقليمية مثل: البحرين، دبي، كوالالمبور، هونغ كونغ، سنغافورة، وانتشر أكثر

العمل المصرفي الإسلامي خارج الحدود الإسلامية ليصل إلى المملكة المتحدة ولكسمبورغ، سويسرا وفرنسا⁸، وهذا من أجل استقطاب أموال الفوائض النفطية لدى الدول الإسلامية الثرية وسعي المستثمرين لتحقيق أرباح مرتفعة ومستقرة وتنويع المخاطر، وتسعى الدول والسلطات المالية والنقدية إلى تعزيز المركز القانوني والتنظيمي لها، ودعم التثقيف المالي للزبائن والامتثال للشريعة الإسلامية.

وبدأت تتجه الصناعة المالية الإسلامية من كونها محلية إلى دولية، وبلغ حجم الأصول المتعلقة بالخدمات البنكية الإسلامية على المستوى العالمي 2013م، ما بين 1.5 إلى 2 تريليون دولار أمريكي ونسبة نمو سنوية بين 15 و 25 %، وأصبح عدد الناشطين من المؤسسات المصرفية حوالي 600 بنك ومؤسسة مالية في العالم⁹، وينتشر في أكثر من 60 دولة في العالم، وهذا يؤكد مقولة الاقتصادي الفرنسي "جاك أوستري" أن الاقتصاد الإسلامي سيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب كامل للحياة ويحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ، وهذا في عام 1961م¹⁰.

الاعتراف الغربي بعمل الصيرفة الإسلامية ونجاحها:

إن الاقتصاد الإسلامي على حد تعبير "فالنتيونو كاتيلان"، أنه لبنة جديدة تضاف وتنوع اقتصاد السوق من خلال نظام التمويل الإسلامي، لأن الرأسمالية أصبحت توتاليتارية (شمولية) قلصت في ظل العولمة خاصة العقد الأخير ليتحول العالم إلى فسحة صغيرة للعيش، وقدم اقتصاد السوق مفهوما جديدا للإطار التقليدي للتجارة، ما بين الدول في ضوء الاستثمارات العابرة للحدود، كما جرى تهجين البني القانونية للتجارة الدولية، بشكل كبير، كما أن السياسات العولمية تقود السوق باتجاه حدود جديدة من طرف الغرب، ويؤطر السياسات التنموية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتجاهل واضح لخصوصيات بين الملكية المحلية، وبعبارة فيزيولوجية (الجينات الأنانية) للرأسمالية الغربية التي يتم تصديرها بدون وعي باعتبارها نموذجا اقتصاديا فريدا، وفي الحقيقة فإنها تشكل نموذجا (توتاليتاريا) للنمو الاقتصادي سيستبعد نظريات رأس المال البديلة وربما المنافسة لها، على الرغم من الفشل المتكرر، خاصة القضاء على الفقر في الاقتصاديات الغربية والعدالة الاجتماعية، وقد ساهمت الرأسمالية والدول الغربية على العمل الحثيث من أجل تكريس علاقات غربية وزعزعت استقرار جزء كبير من الكرة الأرضية وفككت البني الاجتماعية المحلية وقلصت تطورها، وأكثر من ذلك حقوق الملكية وإعطائها طابعا

اقتصاديا لتحويل الثروة النائمة والسيطرة على اقتصاد السوق وفوائده وهذا يؤكد شمولية ودكتاتورية الاقتصاد الرأسمالي، مما ولد بروز اقتصاديات بديلة، ونجحت خاصة السوق المالية الإسلامية المتجذرة محليا، وتطمح للعبور خارج الحدود الوطنية¹¹.

ويقوم التمويل الإسلامي على قيم خلقية عميقة ومتكاملة والإيمان بمركزية الله باعتباره الخالق الوحيد والمؤطر للحقوق، والعمل بالقوانين الإسلامية المالية هو امتثال لأمر الله، والهدف الاجتماعي للقانون الإسلامي هو النهوض بالخير والمصلحة، كما أن مقاصد الشريعة هي صون الإيمان، والإنسان، والفكر والذرية، والثروة، وهدف القانون التجاري الإسلامي هو حماية هذه الأهداف وتعزيزها، والمبدأ الأساسي في القوانين المالية والاقتصادية والتجارية (الجواز) ما لم يكون هناك حولها تحذير أو خطر.

والسبب في عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية هو عدم العمل بالصناعات المالية المحرمة شرعا الربوية والغرر، ونضام الفائدة، وهذا بشهادة صندوق النقد الدولي الذي أكد نجاح المصارف الإسلامية أثناء تقييمهم لأداء البنوك، فكان أداء البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية في الفترة الممتدة بين 2008 و 2009م¹²، فقد أصبح للمصارف الإسلامية مكانة معتبرة على الصعيد الدولي بعد صمودها أمام الأزمة المالية التي دمرت كبريات المصارف التقليدية، وقد أظهرت التقارير المالية العالمية، أن المصارف الإسلامية من أقل مصارف العالم تأثرا بالأزمة كما أكدته تقرير "ماكينزي" للتنافسية، أن قطاع المصارف الإسلامية يتجه إلى تحقيق نمو قوي وربحية عالية، ونجحت المصارف الإسلامية في معظم الأسواق الرئيسية¹³ ولم تتضرر بالأزمة المالية العالمية 2008م نتيجة للابتعاد عن الطرق التقليدية في العمل لدى البنوك الربوية الرأسمالية الغربية.

ويبقى الاقتصاد الإسلامي يطمح ويتطور كنظرية ذات طبيعة خاصة منذ بداية السبعينات في مرحلة ما بعد الاستعمار، والبحث عن وسائل إصلاح حال العالم الإسلامي خاصة بعد فشل التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، وبروز الهوية السياسية والفكرية الإسلامية لدى بعض الأكاديميين والمثقفين والناشطين والخبراء الماليين والمصرفيين، وبداية ظهور العقل المقارن لدى المفكرين والعلماء على الساحة العربية والإسلامية في محاولة معرفة الأوضاع وإمكانية التنمية في مقابل القضاء على التخلف وبالتالي فإن الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي جاء كرد على فشل التنمية والنمو الاقتصادي في العالم

الإسلامي، وبالتالي محاولة إيجاد قاعدة نظرية وعلمية للمجتمعات الإسلامية التي تطمح للتطوير والتنمية في مقابل مجابهة الطغيان الرأسمالي المادي بواسطة قواعد وقيم ومبادئ علم الوجود الإسلامي، بهدف خلق عملية تنموية تتمحور حول الإنسان، وفق نظرية المعرفة الإسلامية التي تؤكد أن أمام الأفراد والمنظمات والمجتمع والبيئة مسيرة تنمية وفق التدبير الإلهي وصفة الربوية المتصفة بالكمال¹⁴، فالالاقتصاد الإسلامي كواقع نظري يقوم على:

- الخلقية العمودية تشير إلى أن الأفراد في علاقاتهم مع الله لهم نفس الفرص للاستفادة من خيرات الأرض في إطار التوحيد والتعبير عنها في الحياة اليومية من طرف الأفراد والمجتمع والمنظمات والبيئة، والإشارة إلى الحساب يوم الآخرة.

- العدالة الاجتماعية والإحسان اللذين يشكلان المساواة الأفقية بين الأفراد ضمن الإطار التوحيدي¹⁵، وما يفرضه من تصورات للإله والكون والحياة والعلاقة بينهما.

- يقترح النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي نظاما ماليا يركز إلى الاقتصاد الواقعي وبالتالي يقدم نموذجا تمويليا بديلا وهذا ما تعبر عنه العمليات التجارية المدعومة بالأصول مع الاستثمارات في الأصول الواقعية والمستدامة التي تهدف إلى إحلال الاستقرار من خلال ربط الخدمات المالية باقتصاد واقعي وإنتاجي.

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الصدق والأمانة، والشفافية والبيئة، والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي دون أخلاق، فهي الضامن للاستقرار لكافة الأطراف.

- يقوم الاقتصاد الإسلامي في المشاركة في الربح والخسارة والتداول الفعلي للأموال والموجودات.

- تحريم نظام المشتقات المالية التي تبيع الوهم والتي يسودها الغرر والجهالة، وقد حرّمها الفقهاء شرعا، وهي من احد أسباب الأزمة المالية العالمية 2008م¹⁶.

التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية :

ان هناك العديد من التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، قد تقف عائقا أحيانا أمام البنوك الإسلامية خاصة جملة العوائق المختلفة البشرية والفقهية والعروض المختلفة والمنتجات المالية .

و من أهم التحديات التي تواجه نظام التمويل الإسلامي هو وجود تناقضات صريحة لدى الغربيين وخاصة على المستوى الإيديولوجي والسياسي فمن جهة يمتدحون نظام الصيرفة الإسلامي وقوانينه، في حين مثلاً في فرنسا تضيق على الهويات كارتداء الحجاب والتدين واللحم الحلال... إلخ، فهناك ازدواجية في الخطاب والمعايير، كما أنه لا يتصور أن يعترف النظام الرأسمالي بفسله والاقتناع التام بالمالية الإسلامية، فلا يزال هناك فقاعة بأن النظام الرأسمالي هو الأفضل والقادر على مواجهة التحديات، فهناك حسب بعضهم وجود أخطاء في التطبيق، كذلك اعتبار الاعتراف ما هو إلا للمصلحة البحتة لجلب رؤوس الأموال الإسلامية والجالية الإسلامية، وفوائض النفط لدى دول الخليج، ومن هنا التأكيد على الرفع من الشك حول فكرة كسب الاعتراف بالنظام المالي الإسلامي¹⁷.

والدول الإسلامية في حد ذاتها لا تهتم كثيراً وتشكك في فكرة اقتصاد إسلامي وإنما فقط من الناحية الشكلية لا الجوهرية وبالتالي الشكل ضد الجوهر، ويطرح نقاشات حتى على مستوى التطبيق في كون النظام المالي الذي يتماشى مع الشريعة ضد النظام المالي المرتكز إلى الإسلام¹⁸، والذي يضع الممارسات الحالية للنظام الاقتصادي والمالي الإسلامي موضع نقاش في كثير من الدول الإسلامية وبالتالي إعادة النظر في هذه المؤسسات، ووضع نظام مالي إسلامي صارم يتعامل مع الجوهر والنتائج لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، من خلال تطوير المفاهيم الإسلامية وجعلها أعمالاً وأفعالاً لا أقوالاً مثلما قال المفكر "مالك بن نبي" أن الاقتصاد هو تجسيم لحضارة لها شروطها المعنوية والمادية، فالحضارة هي الإرادة والإمكان، والاقتصاد يعتبر الصورة المحسنة لهذه الإرادة ولهذا الإمكان في ميدان خاص هو ميدان الاقتصاد¹⁹.

ونفس ما أكد عليه "الجابري" بأن هناك تضخيم لفكرة الصراع الإيديولوجي، وضرورة إعادة النظر فيها، واعتبار الخطاب العربي والإسلامي الحديث لا يطرح قضايا الواقع الملموس، بل قضايا تقع خارج الواقع، وبالتالي فإن الممارسة النظرية ممارسة كلامية في مفاهيم مجردة فارغة من كل محتوى واقعي، الأمر الذي يجعلها تنقلب إلى مصدر للتظليل والتعتيم²⁰، وبالتالي لابد من العمل على خلق إطار نظري قوي للاقتصاد الإسلامي ودعمه سياسياً وإيديولوجياً من طرف الدول الإسلامية، والعمل به في الإطار الإقليمي والقطري على أن يتم دعمه تنظيمياً وقانونياً، ويتقوى لمواجهة النظام التقليدي

المبني على الفائدة والربا، والذي أصبح غير قادر على مواجهة تطورات العصر، فالمستقبل للحقيقة فلا يدوم التظليل والظلم، والمستقبل للعمل المصرفي الإسلامي. ومما لا شك فيه إن الصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية حققت نجاحات باهرة خاصة في الأزمة المالية العالمية 2008م، حيث انه لم يتضرر أي بنك إسلامي في حين أن البنوك الكلاسيكية تضررت والكثير منها في الدول الغربية تعرضت للإفلاس، كما أعطت مصداقية أكثر للتمويل الإسلامي والمعاملات الإسلامية، في كونها لم تتأثر بالأزمات المالية كالبنوك الكلاسيكية، لكن تبقي تعاني بعض المشاكل حتى في الدول الإسلامية نفسها، أحيانا لعدم اقتناع النخب المالية والسلطات الحاكمة، لتعارضها مع عمل التمويل الكلاسيكي الربوي، وبالتالي تشكل منافس شرس وتهديد للمصالح الرأسمالية، وضغط خارجي ناتج عن الالتزامات الدولية والعلاقات مع البنوك المركزية العالمية والمؤسسات المالية الدولية .

وكمثال على ذلك التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية على الرغم من إقرارها من طرف الحكومة إلا أنها لم تستجب لتطلعات المقترضين من خلال العروض التي قدمتها الصيرفة الإسلامية كإقتناء سيارة أو منزل بحيث فرضت هوامش ربح عالية لا تعمل بها حتى البنوك الكلاسيكية ما يجعلها بعيدة جدا عن المطلوب والمنافسة مع البنوك العمومية .

وقد اقتصر العروض فقط على المربحة، في حين سمح البنك المركزي بالمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم والاستصناع وودائع الاستثمار وحسابات الودائع وكان هدف الحكومة من هذا جذب أموال المدخرين من السيولة خارج البنوك في القطاعات غير الرسمية، ويقدر بعض الخبراء الماليين إن هناك أكثر من 60 مليار دولار في السوق الموازية²¹، في حين كان لابد على الحكومة إن تضع صيغ تشجع على قبول التعامل مع المصارف الإسلامية بدل الإحجام عنها، وعلى العكس من ذلك في بقية الدول العربية والإسلامية كالخليج وإيران²² وماليزيا واندونيسيا وباكستان، هناك إدراك وقبول للتعامل مع المصارف والبنوك الإسلامية، كأفراد ومؤسسات .

وهناك إقرار كبير من طرف الخبراء على التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، منها المعوقات الشرعية وضعف الكوادر البشرية وقلة المنتجات المالية المبتكرة والتي

تستجيب لمتطلبات العولمة والعالمية، لكنها لا تزال في طريقها فالعمل الناجح يحتاج للتقييم والتقويم من فترة لأخرى للقضاء الجوانب السلبية وتأكيد النجاحات .

الخاتمة:

لقد استطاعت الصيرفة الإسلامية رغم حداثة نشأتها بالمقارنة مع البنوك الكلاسيكية بتحقيق نجاحات كبيرة، ودخولها العمل المصرفي والمالي من بابه الواسع ولاقت قبولا كبيرا من طرف السياسيين والمتخصصين من الغرب، خاصة بعد الأزمة المالية وتكيفها دون أن تتعرض للإفلاس مثل ما حدث مع البنوك الكلاسيكية التي تطلب تدخل الحكومات لإنقاذها وضخ ملايير الدولارات لكي لا تتعرض للإفلاس، وبدا انتشارها أكثر في العالم العربي والإسلامي والدول الغربية بشكل ملفت للانتباه حيث أصبح تعدادها أكثر 600 بنك، حيث ستبلغ أصول التمويل الإسلامي في سنة 2023م، ما يقارب 3,8 تريليون دولار رغم حداثة التجربة في حين أن البنوك الكلاسيكية بدأت من 400 سنة، وعليه فإننا نقترح :

توسيع عمل الصيرفة الإسلامية وفتح فروع محلية وجهوية لامتناس الفوائض في القطاعات غير الرسمية، وتسهيل العمل الإداري والإجراءات البيروقراطية وإعادة النظر في الصيغ والمعاملات وتوضيح الإجراءات وتماشيا مع النص الديني لجلب اكبر عدد ممكن من الزبائن والمتعاملين، من اجل الرفع من قيمة العمل المصرفي وجعلها قيمة مضافة للاقتصاديات الوطنية، وعقد مؤتمرات وندوات تحسيسية وإيصالها لصناع القرار، والتنسيق وتعاون بين الدول الإسلامية فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي وتطويره، لأجل غاية كبرى وهي تحقيق التضامن والتعاون والعدالة والإخاء في المجتمع الإسلامي وهي استجابة لرسالة الإسلام.

الهوامش:

- ¹ محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 17.
- ² <https://revues.imist.ma/index.php/Contentieux-Affaires/article/view/10701>
- ³ مناف قوان، الصيرفة الإسلامية : الفرق بين البنك والتقليدي والإسلامي . <https://www.noonpost.com/content/14432>
- ⁴ محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام، القاهرة، 1988، ص 32-33.
- ⁵ عبد الرزاق رحيم إلهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، 1998، ص 193.
- ⁶ منصور تريز، الصيرفة الإسلامية، مفهومها وتطورها في أسواق المال العالمية، مجلة الجيش اللبناني، العدد: 250، نيسان، 2006. نقلا عن الموقع الإلكتروني، يوم: 2010/01/15م. www.lebarmy.govLB/ar/news/10662=v1bbcktm6m
- ⁷ المرجع نفسه.
- ⁸ جورج غوميل، فرصة جديدة للنظام المالي العالمي، مجلة أوراق الحوار، العدد الثالث، روما إيطاليا: تموز-أيلول 2012م، ص 4.
- ⁹ سفيان ع، ثلاث بنوك توفر خدمات إسلامية في الجزائر، جريدة الشروق اليومي- الجزائر، يوم 2013/12/08م.
- ¹⁰ خالد جودة أحمد، البنك الإسلامي والبنك التقليدي-مقارنة من حيث المنطق النظري والواقع التطبيقي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com
- ¹¹ فالنتينو كاتيلان، التنوع في اقتصاد السوق، مجلة أوراق الحوار-روما- العدد الثالث، تموز، أيلول، 2012م، ص 15-16.
- ¹² أحمد حبيب، وجهة نظر مختلفة إلى الأزمة المالية، مجلة أوراق الحوار، العدد الثالث، روما، تموز- أيلول، 2012م، ص 18.
- ¹³ بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية -محاولة في الفهم والتجاوز-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، خريف 2010م، ص 83.
- ¹⁴ محمد أسوتاي، الاقتصاد الإسلامي: بين الطموح والواقع، مجلة أوراق الحوار، العدد الثالث، روما، تموز-أيلول، 2012م، ص 20-21.
- ¹⁵ المرجع السابق، ص 20.
- ¹⁶ حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي، نقلا عن الموقع الإلكتروني: يوم 2008/10/23م. www.jlamihouse.com/p183440
- ¹⁷ بديعة لشهب، مرجع سابق الذكر، ص 83.
- ¹⁸ محمد أسوتاي، مرجع سابق الذكر، ص 23.
- ¹⁹ مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، المسلم في عالم الاقتصاد، ط03، دمشق: دار الفكر، 2002م، ص 61.
- ²⁰ محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط06، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م، ص 202.
- ²¹ حمزة كحال، عروض الصيرفة الإسلامية تخيب الجزائريين، العربي الجديد، الكويت، العدد 2192، 2020، ص 11.
- ²² زبير عياش، فاطمة فنازي، طلال عباسي، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك السلام، ملتقى دولي، جامعة لعربي تبسي، كلية العلوم الاقتصادية، يوم 12-13 نوفمبر 2019، ص 5.